

إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات -الصادرات الصناعية-

سكينة بن حمود *

Résumé:

Après la chute des prix du pétrole sur le marché mondial jusqu'à moins de 10 dollars le baril, l'état algérien a orienté ses efforts vers l'adoption d'une stratégie d'exportation hors hydrocarbures.

Dans cet article nous analyserons cette stratégie d'exportation à travers les exportations industrielles durant la période (1986-1995) avec une étude approfondie sur les obstacles et les difficultés.

Une deuxième partie de cet article sera consacrée à la proposition des solutions des problèmes d'exportation à travers les spécificités de l'économie nationale.

* أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر.

الملخص:

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية للصناعات من غير المحروقات، على الصادرات الصناعية خلال الفترة (1986-1995). كما ننعرض إلى دراسة العوامل التي عرقلت انطلاق الصادرات الصناعية، ثم نحاول اقتراح بعض الحلول من خلال واقع 1986، في هذه المقالة ندرس باختصار إستراتيجية الصادرات الاقتصادية الوطني.

مقدمة:

كان لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل الواحد، آثار مست بكل جوانب الاقتصاد الجزائري منها: ميزانية الدولة، ميزان المدفوعات، القطاع الإنتاجي، الجوانب الاجتماعية وعندئذ انصب اهتمام السياسة الاقتصادية العامة على رسم إستراتيجية لترقية الصادرات من غير المحروقات، والتي بدأ الشروع بالعمل بها بداية من عام 1986. وهذا من أجل إيجاد بديل للمحروقات ومصدر إضافي للعملة الصعبة.

وفي الوقت الحالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضى البحث عن محيط أكثر مرونة وتأقلم مع المعايير الجديدة التي تفرضها المنظمة وهذا بغية استفادة الجزائر كبقية البلدان العضوة

الأخرى بالمزايا التجارية، المالية، التكنولوجية الخ. التي تمنحها السوق الدولية.

فما هي إستراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات ؟ وما هو نصيب الصادرات الصناعية منها ؟

إن تنويع هيكل الصادرات الجزائرية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، فلاحية، خدمات) هو ما أصطلح عليه باسم «ترقية الصادرات من غير المحروقات»، والترقية تشمل ثلاثة معاني مجتمعة فهي زيادة في كمية المنتجات التي تصدر، وتحسين لبعض المنتجات حتى تصبح قابلة للتصدير، وإنتاج لمنتجات جديدة يكون الطلب الخارجي عليها فعالا. والتصدير¹ معناه بيع لمنتجات تنتج داخل التراب الوطني إلى متعاملين متواجدين خارج الوطن وينظر إلى الصادرات على أنها جزء من الإنفاق المستقل المخطط طالما أن الطلب على الصادرات يعتمد على مستوى دخل الدول الأجنبية² واستنادا إلى ما سبق فإننا نحاول الاستعانة بدراسة ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: مضمون الصادرات من غير المحروقات (1995-1986)

1- الإطار التحفيزي للصادرات من غير المحروقات .

أولاً: هيمنة الدولة على التجارة الخارجية: لقد تم اعتماد تدخل الدولة الجزائرية على مستوى التجارة الخارجية تدريجياً بدء بالمراقبة خلال الفترة (1963-1970)³، ثم تلتها مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفتراتها الثلاثة (1970-1977)، (1978-1988)، (1988-1991)⁴. وأخيراً مرحلة تحرير التجارة الخارجية، حيث مع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج ومنها قطاع التجارة الخارجية، إلى نمط اقتصاد السوق، بات حتمياً تغيير أسلوب التدخل في عمليات التجارة الخارجية فمن احتكار الاستيراد والتصدير إلى تحرير عمليات التجارة الخارجية وهذا حسب المرسوم التنفيذي الذي يحمل رقم 37/91 والمؤرخ في 13 فيفري 1991.

ثانياً: التشجيعات المتعلقة بالجباية والتمويل : فيما يخص التشجيعات المتعلقة بالضرائب فتتمثل في جملة من الإعفاءات سواء يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة والتي تقوم بالتصدير وهذه الإعفاءات تمس كلا من الضرائب المباشرة وكذا الضرائب غير المباشرة⁵. أما التشجيعات المتعلقة بالتمويل، فثمة إجراءات معتبرة قد تقررت في السنوات التي شرع فيها بالاهتمام بسياسة ترقية الصادرات من غير المحروقات نذكر من بينها: تدعيم الصادرات، مواعيد

تحصيل الصادرات، الأقساط الإضافية من العملة الصعبة، المناقصة الدولية، الاستيراد المؤقت، حساب الدينار الجزائري القابل للتحويل (E.D.A.C) بطاقات القرض⁶.

ثالثا: التسهيلات المتعلقة بالتسويق: لقد شرعت الدولة الجزائرية في إصدار مراسيم تتعلق بتنمية الإنتاج الوطني عامة وترقية الصادرات من غير المحروقات خاصة. ومن بينها نذكر المرسوم المتعلق بإنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير (O.N.A.F.EX)⁷ وكذا المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الغرفة الوطنية للتجارة (C.N.C)، والغرفة الولائية للتجارة (C.W.C)⁸، وكذا بعض الإجراءات المتعلقة بالنقل⁹. بالإضافة إلى ما سبق فإنه قد شرع في ترتيبات تتعلق بمسائل البحث عن الأسواق والتمثيل والإعلام الاقتصادي والتجاري ومن بينها نذكر فتح مكاتب لترقية الصادرات واللجوء إلى تمثيل الأعوان التجاريين في الخارج، وكذا دفع عقود الوكالات والتمثيل في الخارج بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى دعم هيئات الإعلام الاقتصادي التي تعمل باتجاه المصدرين.

2- هيكل الصادرات من غير المحروقات (1986-1995):

أولا: المبادلات التجارية الجزائرية (1986-1995): ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية بالسوق العالمية، سواء فيما يتعلق بالواردات وخاصة من المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية أو

بالصادرات وخاصة المحروقات من النفط والغاز الطبيعي. واستنادا إلى البيانات الإحصائية التي تبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية للفترة (1985-1995)¹⁰، فإننا نلمس وجود تغير سلبي ما بين سنة 1985 و 1986 والذي أظهره الرصيد السالب للميزان التجاري لسنة 1986 بـ 6489 مليون دج وبمعدل تغطية بلغ 85 % فقط في حين نجده قد تعدى 130 % في سنة 1985. وقد تدنت مداخل الصادرات إلى 36884 مليون دج وقد تم ضغط الواردات إلى 43343 مليون دج. وترجع هذه النتائج السلبية للتجارة الخارجية إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية لسنة 1986. وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة ومنها سلعة النفط. أما سنة 1987 فقد اختفى فيها العجز من الميزان التجاري وقد سجلت الواردات أدنى قيمة لها بـ 34217 مليون دج، وهذا بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية فيم يخص البرنامج العام للاستيراد .

أما السنوات الموالية لسنة 1987 فقد حقق فيها الميزان التجاري فائضا وقد ازدادت الواردات مرتين تقريبا ما بين سنة 1988 و 1989 بالأسعار الجارية وهذا بسبب الزيادة المعتبرة للكميات المصدرة من المحروقات. ويعود الميزان التجاري إلى الوضع السالب أو العجز بـ 22777.4 مليون دج، 7. 12 629 دج لسنتي 1994 و 1995 على التوالي. وهذا الوضع السالب سببه زيادة الاستيراد من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة وارتفاع الفاتورة الغذائية الناتجة عن الزيادة في عدد السكان

ونقص الإنتاج المحلي من المنتجات الفلاحية الغذائية وأيضاً يعود إلى الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها البلاد منذ 1992 والتي أثرت بشكل سلبي على مسار التنمية الاقتصادية، كما تدنت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال سنتي 1994 / 1995 إلى 93.30 % و 79.53 % على التوالي.

وعندما نقارن مثلاً هيكل الواردات لسنة 1986 بنظيره لسنة 1994 فإننا نجد ما يلي:

مقارنة هيكل الواردات (1986-1994)

واردات سنة 1986	واردات سنة 1994
المرتبة الأولى: سلع التجهيز بـ 31.5 %	المرتبة الأولى: المواد الغذائية بـ 30.1 %
المرتبة الثانية: المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بـ 31 %	المرتبة الثانية: المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بـ 29.7 %
المرتبة الثالثة: المواد الغذائية بـ 20.1 %	المرتبة الثالثة: سلع التجهيز 27.7 %
تفسر هذه النتائج بأن الوحدات الاقتصادية كانت تشغل بفعالية نتيجة المخططات الإنمائية وإرساء قواعد الصناعات الأساسية هذا فيما يخص المرتبة الأولى والثانية، أما المرتبة الثالثة للمواد الغذائية في مجمل الواردات فإنها تعود إلى وضع الفلاحة والصناعة الغذائية التي كانت أحسن وأفضل حالا مما هي عليه حاليا .	إن الوضع في التسعينات قد تغير حيث أصبحت المواد الغذائية على رأس قائمة السلع المستوردة وهذا بفعل النقص الكبير في الإنتاج الفلاحي عامة والصناعة الغذائية خاصة من جهة، والزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها الجزائر من جهة ثانية بينما يأتي صنف المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة في المرتبة الثانية وتليه سلع التجهيز في المرتبة الثالثة وهذا يدل على حدوث حالة من الركود الاقتصادي وتعطل الجهاز الإنتاجي تقريبا عن الاشتغال والذي يرجع سببه إلى التوجهات الجديدة. للسياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق والتي أدت لا إلى ديناميكية داخلية بل إلى تسرب مداخل البلاد نحو الأسواق الخارجية لافتناء المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

أما فيما يخص الصادرات¹¹ فتبين الإحصاءات بقاء النفط والغاز الطبيعي كمكون رئيسي للصادرات الجزائرية بـ 97.4 % في عام 1986 كحد أقصى و 94.5 % في عام 1988 كحد أدنى، وهذا يؤكد حقيقة عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية والذي هو شبيه بنظيره في البلدان النامية والذي تحتل فيه سلعة واحدة (سلعة أولية) الأهمية الكبرى في جملة الصادرات .

ثانيا: تطور هيكل الصادرات من غير المحروقات (1986-1995)¹²:

إن قطاع المحروقات على الرغم من كونه يشكل المصدر الأساسي في الحصول على الإيرادات بالعملة الصعبة، وعلى الرغم من السياسات الجديدة والمتعلقة بتنويع صادرات هذا القطاع، إلا أن المشاكل التي تصاحب صادراته سواء ما تعلق الأمر بتصدير النفط الخام وتقلبات السوق الدولية والآثار التي تنجم عن الانخفاض في أسعاره في أحيان كثيرة. أو مشاكل تصدير الغاز الطبيعي والمتمثلة بالخصوص في المشاكل مع الشركات التي وقعت الجزائر معها عقودا طويلة الأجل، إضافة إلى منافسة الغاز السوفياتي للغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية. وهذا ما يقودنا إلى التفكير في إمكانية تصدير منتجات صناعية وفلاحية وخدمات من شأنها المساعدة على إيجاد بديل - ولو جزئي - يعوض صادرات المحروقات. وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد بأن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (97.7%) في سنة 1986، و(96.21%) في سنة 1995. بينما

المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلا (2.6 %) و (3.79%) لسنتي (1986-1995) على التوالي. ومن حيث القيمة فالصادرات من غير المحروقات بلغت 166 مليون دولار أمريكي في سنة 1986 و 355 مليون دولار أمريكي في سنة 1995. كما أن الصادرات من غير المحروقات والتي تتكون من الصادرات الصناعية أساسا فقد بلغت قيمتها بالدينار الجزائري الجاري 679 مليون دج، تشكل الصادرات الصناعية منها 87.05 % في عام 1986م.

بينما الصادرات الفلاحية فلم تبلغ إلا 101 مليون دج أي 12.95 % و 4543 مليون دج أي 26.88 % لسنتي 1986 / 1995 على التوالي. وقطاع الخدمات والمتمثل بالقطاع السياحي فقد حقق في سنة 1986 ما قيمته 489 مليون دج و 1.283 مليون دج في سنة 1993 .

ووفقا للبرنامج الذي سطرته الدولة بغية تكثيف وتنويع الصادرات من غير المحروقات والذي يطلق عليه اسم « البرنامج الإجمالي للصادرات »¹³. Programme général d'exportation pour l'année (1988).

فإن هذا البرنامج يتكون من الصادرات الآتية وهي: الميكانيك، النسيج والجلود، المواد الغذائية الفلاحية، الحديد والصلب، الكهرباء والإلكترونيك، المناجم، مواد البناء، الكيمياء - والبتر وكيمياء، ومواد مختلفة بقيمة 5.062.61 مليون دج. غير أن النتائج المحصل عليها بعد تنفيذ البرنامج الإجمالي للصادرات لسنة 1988 تباعد عن الأهداف التي وسمت في البرنامج حسب المصادر الإعلامية المعتمدة

(القطاعات، البنوك، الجمارك). ولم يتحقق سوى 3.537.84 مليون دج. حسب القطاعات أي ما يعادل 69.88 % .

ثالثا: مقارنة لهيكل الصادرات الجزائرية بين ثلاثة فترات متميزة:

كانت الجزائر تابعة إلى المتروبول -فرنسا- تصدر لها أغلب المنتجات وتستورد كل متطلباتها منها وهذا خلال الفترة (1830-1962). أما فترة بداية الاستقلال (1963-1971) فهي توشي لنا بأن التوجه نحو إرساء قواعد الصناعة الثقيلة عن طريق المخططات التنموية خاصة الرباعي الأول والثاني قد أثرت بشكل سلبي على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية والغذائية وذلك بسبب النزوح الريفي إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل داخل المركبات الصناعية الكبرى. ولكن تأثيرها على المنتجات الصناعية كان ايجابيا.

بينما الفترة محل البحث ما بين (1986-1995)، فإنها تعد بداية إرساء إستراتيجية للصادرات من غير المحروقات بغية إيجاد بديل لتعويض صادرات المحروقات والجدول الموالي يبين لنا ذلك .

مقارنة هيكل الصادرات الجزائرية

بين ثلاثة فترات متميزة

الفترة الاستعمارية 14 (1962 - 1830)	فترة بداية الاستقلال 15 (1963 - 1972)	الفترة محل البحث 16 (1986 - 1995)
1- الصادرات الفلاحية	1- الصادرات التقليدية - الصادرات الفلاحية مثل:	1- الصادرات من المحروقات ❖ النفط الخام ❖ الغاز الطبيعي ❖ المواد المكررة
❖ الخمور ❖ الحوامض ❖ الحبوب ❖ البواكر ❖ المواشي ❖ الإنتاج الحيواني ❖ زيت الزيتون	❖ الحوامض ❖ التمر ❖ الخمور ❖ صادرات المعادن	2- الصادرات من غير المحروقات ❖ الصادرات الصناعية ❖ الصادرات الفلاحية ❖ صادرات الخدمات
2- الصادرات المعدنية	2- الصادرات من المحروقات 3- بعض الصادرات المعدنية	

رابعاً : التوزيع الجغرافي للصادرات من غير
المحروقات :

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي. وتدل البيانات المتعلقة بالمبادلات الخارجية لكل منطقة جغرافية على أن واردات الجزائر لسنة 1995 من بلدان السوق الأوروبية المشتركة تشكل (56.1%) بينما أمريكا الشمالية (17.4%) وتأتي البلدان العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة بـ (1.2%).

بينما صادرات الجزائر لنفس السنة فإنها تتوجه إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة بـ (63.5%) ثم أمريكا الشمالية بـ (19.0%) والبلدان العربية بـ (0.2%). وهذا التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية للجزائر يأتي بحكم استيراد السلع الرأسمالية والغذاء من هذه البلدان وتصدير النفط والغاز الطبيعي لهذه البلدان بالخصوص.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات من غير المحروقات، فإن صادرات الخمور تتوجه إلى الإتحاد السوفياتي سابقا، والخضر والفواكه إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة، أما المعادن والمنتجات المعدنية فتصدر خاصة إلى إيطاليا، ألمانيا الغربية، بلجيكا.

المحور الثاني: هيكل الصادرات الصناعية (1986-1995):

1- تطور الصادرات الصناعية (1986-1995)¹⁷ : مما لا شك فيه أن النموذج التنموي الذي انتهجته الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1967-1977)، والذي اعتمد على نموذج دوبرنيس للصناعات المصنعة، كان له أثر إيجابي على مجمل الصادرات الصناعية من حيث التنوع والقيمة لاحقا وبالنظر إلى إحصاءات الصادرات من غير المحروقات خلال الفترة (1986-1995) نجد بأن أهم المنتجات الصناعية المصدرة تتمثل في المواد الآتية وهي: مواد كيميائية غير عضوية، مواد كيميائية عضوية، السيارات الصناعية الزفت المفحم، منتجات الحديد والصلب، أملاح ومواد البناء، الزنك ومنتجات زنكية،

النحاس ومنتجات نحاسية، الفوسفات، منتجات رخامية، النسيج، محركات نورية، أحذية، آلات وتجهيزات كهربائية، خيوط اصطناعية، الصابون، الخامات المعدنية.

فالصادرات من غير المحروقات لسنة 1986 والتي بلغت 780 مليون دج، بلغت قيمة الصادرات الصناعية منها 679 مليون دج وبالتالي فإن نصيب الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات غير النفطية هو (87.05%). بينما الصادرات من غير المحروقات لسنة 1995 وصلت إلى 16904 مليون دج ونصيب الصادرات الصناعية منها بلغ 12361 مليون دج لتشكل (73.12%).

وإذا ما نظرنا إلى نسبة الصادرات الصناعية إلى مجمل الصادرات من غير المحروقات خلال الفترة (1986-1995) نجدتها متذبذبة وهذا يرجع إلى الحصيلة المتذبذبة للصادرات من غير المحروقات في مجملها والتي يعود سببها إلى وجود فترتين الأولى من (1986-1990) وهي الفترة التي لم تسجل فيها الصادرات من غير المحروقات عامة والصادرات الصناعية خاصة إلا نتائج متوسطة. ويرجع السبب في ذلك إلى انعدام الخبرة في مجال التصدير سواء من قبل المتعاملين الخواص أو العموميين، وأيضاً إلى حالة الانكماش الاقتصادي آنذاك بسبب قلة الاستثمارات وتراجع العائدات النفطية بينما الفترة من (1991-1995) فقد زادت فيها حصيلة الصادرات من المحروقات وخاصة الغاز الطبيعي والذي انعكس على تزايد حصة الصادرات من غير المحروقات عامة والصادرات الصناعية خاصة.

2- أهم صادرات الحديد والصلب: يعد قطاع الحديد والصلب أحد أقطاب الصناعة التصديرية الجزائرية، إذ يصدر منه إلى السوق الخارجية حوالي 27 منتجاً سنة 1988. وتتمثل أهم المواد المصدرة في: لفافات مغلفة صنف أول، لفافات مصفحة صنف أول، سبائك فولاذية، تنبيب لفافات مصفحة مسقطة، رسوم أولية، فحم معدني، صفائح مسقطة، بقيمة 583683 ألف دج وهي تعادل (82.5%) من المجموع الكلي لصادرات الحديد والصلب.

3- تطور الصادرات الصناعية حسب القطاع القانوني: مع التوجه نحو اقتصاد السوق، فإن الجزائر تعمل على تشجيع القطاع الخاص لكي يساهم في التنمية الاقتصادية وكذلك في التصدير نحو الأسواق الخارجية. وتدل البيانات الإحصائية بأن حصة القطاع الخاص في تزايد مستمر في عمليات التصدير فمن (2.8%) في سنة 1990 إلى (11% في سنة 1992). وهذه الزيادة هي على حساب مؤسسات القطاع العام المصدر والتي تراجعت من (97.2%) في عام 1990 إلى (88.9%) في عام 1992. وهذا يدل على تزايد فعالية القطاع الخاص في التصدير. وقد أثبتت التجارب في كل البلدان التي تنتهج اقتصاد السوق بأن القطاع الخاص إذا ما توفرت له القوانين والضوابط والتسهيلات يستطيع أن يحرك مسار التنمية بشكل أكثر فعالية وخاصة في مجال ترقية الصادرات وغزو الأسواق الخارجية.

المحور الثالث: كيف نرقّي الصادرات الصناعية ؟

لم تنطلق الصادرات من غير المحروقات عامة والصادرات الصناعية خاصة بالشكل المخطط لها فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة أو المسطرة وبين الأرقام المنفذة أو المنجزة. إن هذه الأرقام تدل على وجود محيط غير سليم محفوف بالمشاكل والعراقيل يعترض ويمنع انطلاق هذه الصادرات بالشكل المرغوب فيه. كما أن هذه المشاكل وبتوفر الإمكانيات اللازمة يمكن التغلب عليها والتقليل من حدتها مع مرور الزمن وبالتالي تحقيق عملية ترقية الصادرات. وفيما يخص المشاكل فإننا نحاول تلخيصها في المجموعات الثلاثة الآتية:

المجموعة الأولى: غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني:

مع التوجه نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينات، ومع بروز مشاكل المديونية، والمشاكل الأمنية التي هزت البلاد خلال عشرية كاملة الخ. معنى ذلك غياب التخطيط والبرمجة، ونقص المورد المالي الأجنبي، وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي. كل ذلك أدى إلى غياب شبه كلي لإستراتيجية متكاملة يسير بموجبها الاقتصاد الوطني.

المجموعة الثانية: المشاكل التنظيمية:

تلاقي الصادات من غير المحروقات مشاكل عديدة تمس بالجانب التنظيمي لعملية التصدير من ذلك نذكر مسائل منها ما يتعلق بالإجراءات الإدارية وتعقدها وبطئها. ومنها ما يتعلق بمسائل أخرى مثل التغليف الجمركة، والتأمين والنقل وخدمات ما بعد البيع، وكذلك فيما يخص الدفع أو تحصيل عوائد الصادات بالعملة الصعبة. كل تلك المسائل تلاقي نقصا وسوءا في الأداء، مما يؤثر لاحقا على حصيلة الصادات بالنقصان والتراجع.

المجموعة الثالثة: المشاكل الهيكلية:

لا يرجع السبب في تراجع حصيلة الصادات بل وعدم انطلاقها بالكميات المخطط لها والمرغوب فيها إلى العراقيل التنظيمية وحدها وإنما توجد عراقيل هي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير نفسها وتتمثل في جانبين إثنين هما :

الجانب الأول : النوعية

تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية. وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض سلحتها بدون دراسة مسبقة لذوق المستهلك وبدون إجراء دراسات تسويقية، إلى جانب

غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية. أما القطاع الخاص فرداء منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى زيادة ما يعرضه من السلعة باستخدام نفس المدخلات وهذا من أجل زيادة مخرجاته وبالتالي أرباحه والتي تتفق في كل شيء ما عدا تحسين وترقية منتوجاته.

الجانب الثاني : الأسعار

إذا كانت النوعية تعاني من الانخفاض والكمية تشكو من النقص فإن أسعار الصادرات الصناعية بالرغم من الإعانات المقدمة لها من طرف الدولة تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية والتي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال .

إن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ارتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية بالمقارنة مع ارتفاع الأجور والمرتبات للعاملين والموظفين. وأيضاً إلى النسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية المتواجدة في كامل التراب الوطني. وانطلاقاً من التصنيف السابق للمشاكل التي تعترض ترقية الصادرات، فإننا نورد الحلول الثلاثة الآتية:

الحل الأول : تبني إستراتيجية شاملة لتسيير الاقتصاد الوطني:

تتطلب المرحلة الحالية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي الشروع في إرساء دعائم وأطر لتسيير الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في تبني إستراتيجية تشمل تسيير كل قطاعات الاقتصاد الوطني (صناعة، فلاحية، خدمات). وقد أثبت الواقع المعيشي أن مشكلة الركود الاقتصادي في الجزائر لا تعالج عن طريق ترصيد ميزانيات ضخمة لإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية، بل العملية تتطلب تسطير برامج مدروسة تمكن الجهاز الإنتاجي من العودة إلى الاشتغال بشكل يضمن التنسيق والتكامل داخل كل قطاع وما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة. ولا شك أن هذا سيساعد على بعث ديناميكية جديدة لنمو الاقتصاد الوطني في ظل نظام الحرية الاقتصادية أو المنافسة الداخلية والخارجية، والذي ينعكس لاحقا على حصيلة الصادرات إيجابيا.

الحل الثاني : معالجة المشاكل التنظيمية :

تدخل عملية تصدير منتوجات من غير محروقات في إطار السياسة العامة للدولة، ومنه فإن المشاكل التي تظهر في إطار التطبيق العملي للإجراءات المحفزة للصادرات يجب أن تلقى جانبا من الاهتمام يتمثل أساسا في التشريعات المساعدة والمكملة لتخطي تلك العراقيل والمشاكل. كما يدخل ضمن المشاكل التنظيمية جوانب عديدة منها النقل

وهنا يمكن للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص استخدام وسائل النقل الجزائرية الجوية والبحرية أحسن استخدام لأنها تعمل على التخفيض من تكاليف عمليات التصدير. كما يمكن احترام مواعيد الشحن والتسليم خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات سريعة التلف، كما ترد في العقود المبرمة ما بين الجزائر والربائن في السوق الخارجية.

أما جانب التغليف فهو على درجة عالية من الأهمية وخاصة المواد سريعة العطب ومن شأنه العمل على تخفيض نسبة الفاقد في المواد المصدرة. إن وسائل الإعلام، تشكل وسيلة فعالة في كشف كل العمليات البيروقراطية والسلبية التي تعرقل التصدير، ونذكر بالخصوص ما يتعلق بالإجراءات الجمركية وكذلك عمليات استرجاع العوائد أو الإجراءات البنكية والتي تشكل إحدى المشاكل الأساسية في عملية التصدير. كما أن اللجوء إلى الشفافية وتبسيط الأضواء على الواقع المعيشي هي أحسن وسيلة للعلاج وبالتالي فإن العمل في اعتقادي يجب أن يكون على ثلاثة جبهات من أجل معالجة المشاكل التنظيمية وهي:

- ❖ تكوين إطارات متخصصة في ميدان التصدير.
- ❖ استخدام نظام للحوافز بغية تشجيع العاملين في مجال التصدير.
- ❖ أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في كشف الحقائق عن عمليات التصدير (المخالفات، البيروقراطية. الخ).

الحل الثالث: معالجة المشاكل الهيكلية:

يبدو من واقع الحياة في الجزائر، أن المشكلة ليست ندرة الموارد المادية أو البشرية، وإنما المشكلة تكمن في طريقة استغلال هذه الموارد، بالمثل فإن تسويق المنتجات في السوق الخارجية - خاصة في ظل التحولات نحو الاندماج في السوق العالمية - لا يمثل عقبة أساسية أمام تصريف المنتجات الجزائرية، وإنما العقبة تتمثل في كيفية تخطي مشكلة النوعية الرديئة وارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية.

أولاً: معالجة النوعية الرديئة للمنتجات الجزائرية:

أ - توفر المنافسة: لم يمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة المنافسة، منذ حصول البلاد على الاستقلال السياسي، والذي ساعد على استقرار أثمان البضائع والخدمات لمدة طويلة نسبياً، مع إحكام السيطرة على الأسواق داخل البلاد. ولكن تمخضت عنه سلبيات منها ما يتعلق بقلّة الإنتاج، وتضخم التكاليف وارتفاع الأسعار وكذا رداءة نوعية المنتجات والخدمات في السوق الجزائري. ولمحاربة تلك السلبيات لجأت الدولة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق والاعتماد على نظام الحرية الاقتصادية والتي تكون المنافسة أحد محاورها الأساسية. وبالرغم من أن للمنافسة سلبيات، إلا أن لها مزايا عديدة نذكر من بينها :

1. توفر الإنتاج بكمية كبيرة.
2. تعمل على تقليل تكاليف العمليات الإنتاجية باستمرار.

3. تعمل على التحسين المستمر لجودة المنتجات عن طريق التجديد والابتكار واستغلال القدرات والملكات الفكرية للأفراد العاملين.

وتعتبر المنافسة ما بين القطاعين العام والخاص في مجالات معينة ضرورية وحتمية، وما بين مؤسسات القطاع الخاص، حيث ينتج خفض في الأسعار وتنوع في المنتجات وخاصة بالصناعات الخفيفة مثل الصناعة الغذائية والنسيج والجلود.

ب - اقتباس الخبرات الإنتاجية من الخارج:

تعتبر عملية اقتباس الخبرات الإنتاجية من الأسواق الخارجية، أحد العوامل المساعدة على ترقية نوعية المنتجات المحلية، وهذه الوسيلة قد استعملها اليابان بالخصوص، حيث أثبتت الدراسات أن نصف عدد السواح اليابانيين الذين أقاموا في فرنسا سنة 1984 والبالغ عددهم (440 000 شخص)، قد سافروا على حساب مؤسستهم بهدف زيارة متافسيهم. وبالنسبة لأصحاب الصناعة الجزائريين فليس لهم علم بما يصنع في الخارج بل لا يحاولون التعرف على ذلك.

وحتى "نقترب فقط" نوعية المنتجات الجزائرية من نوعية المنتجات في السوق العالمية فإنه يتطلب من المتعاملين في القطاع العام والخاص الإطلاع على الخبرات الإنتاجية واقتباس الطرق والمعايير والمقاييس كمرحلة أولى وضرورية.

ج- دراسة المستهلك:

تتدرج دراسة المستهلك في إطار دراسة التسويق، وقد ظهر المفهوم الحديث للتسويق في المجتمعات الرأسمالية بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وبصفة عامة تحقيق أقصى ربح لأصحاب المشروع. والتسويق خلال سنوات فارطة كان يعتبر كأسلوب لا يطبق إلا على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ولكن منذ 1970 في هذا الوقت بالذات فإن مفهوم التسويق اتسع ليشمل قطاعات أخرى. وعليه فإننا نتكلم عن التسويق الصناعي، الخدمي، المشتريات، والتسويق السياسي وأيضاً التسويق البنكي.

ما يهمنا في هذه النقطة هو دراسة المستهلك في السوق الجزائري، والذي أصبح على جانب كبير من الخبرة في معرفة نوعية المنتجات والعلامات التجارية الجيدة ومنه فإن الأمر يتطلب أن ينتج المنتجون لا للجماعة وإنما للأفراد وهذا يتطلب من المنتجين القيام بالدراسات الميدانية وسبراً للآراء. الخ. ولا شك أن دراسة حاجات ورغبات المستهلك الجزائري وكذلك عاداته الشرائية وقدراته المالية. سوف يعمل على تحسين نوعية المنتجات بقدر كبير ومن ثم ينعكس إيجاباً على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، كما يظهر في المخطط الموالي:

مخطط مقارنة آثار النوعية الرديئة والجيدة

النوعية الرديئة	النوعية الجيدة
1. خروج العملة الصعبة 2. نزيف الأدمغة 3. استنزاف الثروة	1. دخول العملة الصعبة 2. استقرار الأدمغة 3. زيادة الثروة
مجموع الآثار السلبية = التبعية والبؤس	مجموع الآثار الإيجابية = حرية القرار ورفاهية الأفراد

ثانيا: معالجة ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية:

في حين تتسابق الدول المتقدمة نحو تخفيض تكاليف إنتاجها بشكل مستمر وبطرق عديدة، بحيث يتم الاستعمال الرشيد والعقلاني لكافة الطاقات المتوفرة لديها، فإن الوضع يختلف بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي مازال يتخبط ويتدهور باستمرار نحو نتيجة جد سلبية وهي تضخم تكاليف العمليات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، سواء المطروحة منها في السوق المحلية والذي ينتج عنها تدني في القوة الشرائية للأفراد، أو المنتجات والخدمات المعدة للتصدير، ونتيجتها هي عدم قدرة المنتجات الجزائرية على مجابهة منافسة أسعار المنتجات في الأسواق الأجنبية.

ويمكن القول بأن ارتفاع الأسعار إنما سببه هو ارتفاع تكلفة اليد العاملة والمواد، ونتيجته هي تدني في القوة الشرائية وعدم إمكانية المنافسة في الخارج، حيث يمكن تشبيهه، بحلقة مفرغة نبينها حسب المخطط الآتي:

الحلقة المفرغة لارتفاع الأسعار في الجزائر



ولكسر هذه الحلقة فإننا نستعين بدراسة « مجموعة العوامل الاقتصادية » وتتمثل في استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة أو المتاحة وزيادة الإنتاجية وكذا استخدام نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسات الجزائرية، إلى جانب تبني إستراتيجية للتسعير داخل المؤسسة. وهذه العوامل يمكن التحكم فيها ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لعلاجها. إلى جانب ذلك توجد « مجموعة العوامل غير الاقتصادية » نذكر منها الوعي السياسي والاجتماعي العام، المستوى الحضاري الذي بلغه الفرد الجزائري، وهذه العوامل صعب التحكم فيها وهي تمس بالجانب السيكولوجي لدى الفرد الجزائري، وما يمكن قوله بهذا الصدد، أنه طالما المتعامل الاقتصادي الجزائري لا يعرف من الاقتصاد إلا: قانون العرض والطلب والاحتكار. وطالما الفرد الجزائري لا ينظر إلى الاقتصاد إلا كونه اقتصاد كفاف وريعي.

فإن إشكالية ارتفاع الأسعار لمختلف المنتجات تبقى مطروحة إلى الأجل الذي يمكن فيه معالجة « العوامل غير الاقتصادية » بكل موضوعية.

الخاتمة:

تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تمتلك قاعدة صناعية ضخمة وهذا ما تجلى بشكل واضح في حجم وقيمة الصادرات الصناعية في مجمل الصادرات من غير المحروقات خلال العشرية (1986-1995)، ومن أجل ترقية صادرات القطاع الصناعي بشكل يناسب الإمكانيات المتاحة فإن العمل في اعتقادي يتمثل في تطوير المنتجات الصناعية كما ونوعا. فمن ناحية الكم يمكن زيادة إنتاجية العمل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة استغلالا أمثلا. ومن ناحية النوع أو الجودة ونخص بالذكر هنا فرع الصناعة الخفيفة والتي تشمل فرع الصناعات الغذائية والمنسوجات والأحذية. الخ. ومن أجل تطوير هذه الفروع لا بد من إجراء الدراسات المتخصصة في هذا الميدان كالدراسات الإستيعابية ودراسة حاجيات ورغبات المستهلكين. كذلك ومن أجل تحسين جودة المنتجات المصنعة فإنني أقترح إقامة ملتقيات دورية حول خط إنتاج - صنف إنتاج - مثلا صناعة الأجبان والحليب، صناعة الأحذية. الخ. بحيث يجتمع في هذا الملتقى كل المنتجين لنفس المادة المتواجدين في داخل الوطن ويتم كذلك استدعاء منتجين لنفس المواد خاصة من دول المغرب العربي. ويساهم المجتمعون بتدخلاتهم حول المنتج الذي يصنعونه: طريقة التصنيع، المركبات البدائل الممكنة

للمادة الأولية ثم يقومون بطرح المشاكل المعترضة لصنع هذا الصنف من الإنتاج ومحاولة الخروج بحلول تكون ملزمة التنفيذ مستقبلا من قبل المؤسسات المعنية بصناعة هذا المنتج سواء كانت عامة أو خاصة وتكرار هذه الملتقيات حول خطوط إنتاج جديدة من الممكن أن يساعد على تحسين نوعية المنتجات الجزائرية وهذا ما سوف يكون له أثر على التواجد الجزائري في الأسواق الخارجية - لا للمحروقات فقط - وإنما إلى منتجات مصنعة تحمل علامة جزائرية.

عموما يتم تحريك عجلة الصناعات الخفيفة والغذائية مع ربطها بالصناعات الثقيلة أو الأساسية المتواجدة عبر الوطن والتي يمكن تحسين منتجاتها بنفس الآليات. أخيرا أقول أن ترقية الصادرات من غير المحروقات عموما والصادرات الصناعية بالخصوص أضحي ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري، بل أيضا يقتضيها الدخول والمشاركة في الاقتصاد العالمي لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة.

الهوامش والمراجع:

1. Yves Bernard et J.C.COLLI, vocabulaire économique et financier, éd du seul, Paris 1976, P210.
2. ضياء مجيد الموسوي النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 153.
3. Nachida m'hmsadji- Bouzidi, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, l'expérience Algérienne, O.P.U, Alger, 1981 P115.
4. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 29 بتاريخ 19/07/1988.
5. Mustapha Bensahli, évolution de la loi de finances pour 1987 dans ses dispositions fiscales, O.P.U, Alger, 1987, P17.
6. M.C. O.N.A.F.EX, Recueil des textes législatifs et réglementaires relatifs aux exportations hors - hydrocarbures, Alger, 1988, P74.
7. معرض الإنتاج الوطني/ ملحق/ مجلة الحوار من 15 سبتمبر - 15 أكتوبر، سنة 1988 العدد 24، دار الحوار، باريس.
8. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 05 أوت 1987.
9. Guide pratique du commerce extérieur de l'Algérie M.C, O.N.A.F.EX, mars 1989, P22.
10. On trouve :
- Hamid Balli, inflation et mal-développement en Algérie, O.P.U Alger 1993, P 245. Pour l'année 1985
-الجزائر- التصدير - المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1986 ص.13

- O.N.S, A.S, N° 16, Ed 1994, P 312, les années 1988-1992.
- O.N.S, A.S, N° 17, Ed 1994, P 296, les années 1993 - 1994.
- O.N.S, l'Algérie en quelque chiffre, N° 27, Ed 1997, P23, 1995.

11. نجد من بينها:

- الجزائر، التصدير، سبق ذكره، ص 13.

- O.N.S, N° 16, op-cit, P312.
- O.N.S, N° 17, op-cit, P 296
- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, op - cit, p.99.
- 12. C.N.I.S. donnée statistique de la douane 1996, Alger.
- 13. M.C. O.N.F.EX. programme général d'exportation pour l'année 1989.
- 14. عبد الرحمان رزافي، تجارة الجزائر الخارجية - صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976، ص 119.
- 15. Tehami Mouloud, aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie en 1972, O.P.U, Alger, P104.
- 16. بن حمود سكيينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995) رسالة دكتوراه، دولة، جامعة قسنطينة، 1999، غير منشورة، ص 184.
- 17. C.N.I.S. donnée statistique de la douane. op-cit.